اذا جعل كان على الناقصة وعلى الواو لعطف احدى الظرفين على الآخر اى خبرني هواك تضرب المثل الحيني و ق
الا انه قدم المعطوف كما في قوله عليك ورحمة الله السلام وقيل للحال والخبر محذوف اى صيرني هالكا والحال
انه تضرب المثل لهلاكي فان جوز دخول الواو على المضارع المثبت فذاك والا فقدر مبتدا اى وانا اضرب
قال وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لابد من ان يكون له فاعل في الحقيقة اقول قال في مختصر
هذا الشرح زعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ
لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف وظني ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ ونقل عنه في توجيه ظنه
حقا انه لا نزاع في ان الفعل لابد له من فاعل لكنا نعلم قطعا ان الموجود في امثال هذه الصور افعال
لازمة كالقدوم والزيادة والصيرورة والسرور لا افعال متعدية كالاقدام والمسرة ونحوهما لكن
يبقى بحث وهو ان لفظ اقدم لا يكون حقيقة لعدم تحقق معناه وقد استعمل استعمالا صحيحا فيلزم
ان يكون مجازا ولا يكون المجاز في الاسناد وانت تعلم ان هذا المنقول لا يدل على صحة ما ادعاه الشيخ ولا يفيد
ظنا بصحته اصلا بل هو في الحقيقة ايراد اشكال على جعل الصور المذكورة من المجاز العقلي وبيان لوجوب
عدها مجازات لغوية فيبطل بذلك مذهب الشيخ وغيره معا ولا اختصاص له باحدهما فلا يفيد ظنا
بصحة الآخر وان شئت تعيينا في مذهبه فاستمع لما نقول اذا قدمت الى بلد مخاطبك لاجل حق لك عليه
ثم قلت اقدمني بلدك حق لي عليك فقد صدر عنك فعل هو القدوم لاجل داع هو الحق لكنك بنيت
من القدوم باب الافعال واسندته الى الحق فان اردت بالاقدام الحمل على القدوم كان مجازا لغويا والا فهو
حقيقة وان اردت به معناه الحقيقي وشبهت الحق بمقدم متوهم في هذه الصورة وكان المقصود من الكلام
هو التشبيه بقرينة نسبة الاقدام اليه فهو استعارة بالكناية واذا نظرت الى مناسبة الحق للمقدم على تقدير
وجوده هناك في ملابسة الفعل وجعلت المقصود من الكلام هو الاسناد والتشبيه مصححا له كان
اسناد الاقدام الى الحق مجازا عقليا وليس هناك فاعل حقيقي لو اسند اليه لكان حقيقة فان قلت
اذا كان القدوم كالشيء اقدام وكان هناك مقدم محقق فاريد تشبيه الحق بذلك المقدم وابرازه في صورته
على طريق الاستعارة بالكناية او اريد نقل الاسناد منه الى الحق على طريق المجاز العقلي مبالغة في ملابسته
للفعل كان غرضا صحيحا في الاسلوب واضحا واما اذا كان الموجود هو القدوم دون الاقدام ولم يكن
هناك مقدم محقق فكيف يشبه به الحق وكيف ينقل الاسناد منه اليه واي فائدة في ذلك قلت
كما ان المعنى اذا كان محققا ويبرز في صورة لغرض من الاغراض المتعلقة بالتشبيه كذلك يشبه بامر
موهوم ويبرز في صورته لذلك كما شبه النصال بانياب الاغوال وطلع الزقوم برؤوس الشياطين

للايه فهو على حقيقته فان قلت اذا لم يكن الوحدة داخلة في مفهوم الاسم لا يتصور تجريده عنها فالاعتراض انما يتوجه
على القول الاول دون الثاني قلت يمكن ان يقال ان الاسماء الاجناس كثيرا ما تستعمل في التراكيب لبيان النسب والاحكام
ولما كان اكثر الاحكام المستعملة في العرف واللغة جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث
هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية اصلا بخلاف شمول كل فرد لا ينافيه لان افراد الاسم في
اعتبار الفردية مع الجنس فاذا لم يكن هناك امر آخر اقتصر على ما هو اقل المراتب اعني فرد واحد وان وجد
ما يقتضي اعتباره ما هو ازيد منه فهم بقرينة تلك الاحكام مع اسماء الاجناس في تلك التراكيب معنى الوحدة وصار
اسم الجنس اذا اطلق وحده يتبادر منه الفرد الى الذهن لالف النفس بملاحظته مع ذلك الاسم كانه دال على معنى
الوحدة فاذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض الذي هو منشأ الاعتراض قوله ولانه اي المفرد الداخل
عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد اقول يريد ان الاستغراق المنافي لافراد الاسم هو شمول المجموع
من حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية اصلا بخلاف شمول كل فرد لا ينافيه لان افراد الاسم يقتضي
اعتبار الفردية مع الجنس فاذا لم يكن هناك امر آخر اقتصر على ما هو اقل المراتب اعني فردية واحدة وان وجد
ما يقتضي اعتبار ما هو ازيد كاداة الاستغراق عمل بمقتضاه ولم يكن منافيا لمقتضى الافراد لانه يقتضي اعتبار
الفردية ولا يمنع عن اعتبار فردية مع اخرى ولا يذهب عليك ان جواب الاول هو المناسب لنحو لا رجل في الدار
والثاني هو المناسب لنحو ليس رجل فيها قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اقول اذا اريد بالرجل مثلا كل فرد
امتنع وصفه بالطوال والا لكان كل رجل طوالا واما نحو الدينار الصفر فلم يرد به كل فرد ليكون المانع من الوصف
معنويا بل اريد الجنس وجرد الاسم عن الدلالة على معنى الوحدة فالمانع لفظي وهو المحافظة على التشاكل فالاولى
ان لا يذكر هناك قوله اولانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب اقول فيه نظر لان النسبة الاضافية
تجب ان تكون معلومة للمخاطب ايضا ومع ذلك يعلم ان له نسبة خبرية فامكن الاحضار بطريق الموصولية ويقال الذي
هو غلام لزيد بالباب ولعل المصنف لم يلتفت الى هذا الوجه في الايضاح ايضا لذلك مع انه مذكور في المفتاح
قوله ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله اي اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اقول الحمل على التعظيم كان مبالغة
في الوعيد كاستعظام ما هو مرتكب له بانه يقتضي استحقاق عذاب عظيم لكنه ابلغ في الزجر والحمل على التقليل
كان اظهارا لمزيد شفقته عليه وخوفه من ان يصيبه ادنى مضرة فيكون ادخل في قبول النصيحة وكل منهما يناسب المقام
من وجه قوله اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة اقول لم يلتفت الى ان كل فرد من افراد الدواب مخلوق
من نوع من النطفة مختص بذلك الفرد لانه خلاف الواقع ومستبعد جدا واما كونه على كل نوع من الدواب
من شخص من الماء فبعيد قوله بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون هذا الاداة للتخصيص او نوعا لا للتنكير
المسند اليه

Copyright © King Saud University